

ظاهرة الهجرة غير النظامية وعلاقتها بالتنمية في دول الساحل الافريقي

The phenomenon of illegal migration and its relation to development in the African Sahel countries

ط.د. مفتاح غزال¹¹ جامعة الجزائر 3، mghezal@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/05/ 21 تاريخ القبول: 2019/05/ 26 تاريخ النشر: 2019/06/04

ملخص: من خلال هذا العمل سوف نحاول دراسة ظاهرة الهجرة غير النظامية في دول الساحل الافريقي وعلاقتها بالتنمية باعتبارها من الدول المصدرة للمهاجرين وتداعيات هذه الظاهرة على الدول المستقبلة ودول العبور، وكذا انتقالها إلى مسألة تهدد الأمن المجتمعي (الجريمة المنظمة، الإرهاب، والتحديات البيئية) وذلك بإيضاح وتحليل ظاهرة الهجرة غير النظامية؛ أسبابها وتداعياتها؛ وكذا سبل مواجهتها والحد من أخطارها سواء على مستوى الدول المصدرة للمهاجرين (دول الساحل الافريقي) أو الدول المستقبلة (الدول الاوروبية) وكذا دول العبور (خاصة الجزائر).

فظاهرة الهجرة غير النظامية ليست مسألة ظرفية تعاني منه دول الساحل الافريقي بل أصبحت مكونا هيكليا مازالت الآليات المستخدمة لمواجهتها غير قادرة على الحد من آثارها وانعكاساتها، فمحاربتها تتطلب على المدى الطويل مواجهة أسبابها حيث لا مفر من سياسة إنمائية أو إستراتيجية اقتصادية واجتماعية تؤدي إلى خلق فرص العمل وإحترام الكرامة الإنسانية من خلال تحقيق تنمية مستدامة قائمة على مشروعات اقتصادية واجتماعية وإنجازات ملموسة تسمح بإستقرار الأفرقة في أماكن إقامتهم الأصلية.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير النظامية؛ التنمية؛ دول الساحل الافريقي.

تصنيف JEL : XNN ؛ XNN

Abstract: Through this work we will try to study the relationship between illegal international migration in the African Sahel countries and development as a source of migrants and the repercussions of the phenomenon on the receiving countries and transit countries and their transition of the phenomenon to a security issue through changing the nature of security threats (Organized crime, terrorism, and environmental threats) by clarifying and analysing the phenomenon of illegal migration; its causes and consequences; and ways of confronting them and reducing their dangers, both in the countries of origin of the migrants, the receiving countries and even the transit countries. In a second phase, we will be exposed to the causes of illegal international migration from the African Sahel countries towards the EU countries in general and their relationship to development in the countries of origin in particular. Finally, we will allocate a part to study the role of development in Confronting illegal immigration and ways to reduce the phenomenon and reduce its consequences.

Keywords: Illegal international migration, Development, the African Sahel countries.

Jel Classification Codes : XNN ; XNN

1. مقدمة:

أدى تنامي وتطور ظاهرة الهجرة غير النظامية خلال السنوات القليلة الماضية خاصة من الدول الافريقية نحو القارة الأوروبية وما حملته من كوارث انسانية وتهديدات أمنية واجتماعية واقتصادية إلى تزايد الاهتمام بدراسة هذه الظاهرة وتحليلها من حيث الوقوف على أسبابها وتداعياتها وسبل مواجهتها، والتي تتعلق بشأن تكيف المهاجرين واللاجئين مع الاوضاع الجديدة والتغير في نمط الحياة والقيم والعادات السائدة في الدول المستقبلية، فكما تختلف الاسباب المؤدية إلى تزايد هذه الظاهرة من غياب الاستقرار السياسي والمشاكل الاقتصادية وتدهور الظروف الاجتماعية، إضافة إلى مخلفات الأزمات والنزاعات المسلحة، حيث أصبحت هذه الظاهرة تشكل خطورة قصوى سواء على الدول المصدرة للمهاجرين والدول المستقبلية لهم وحتى دول العبور فلقد باتت تعبر عن تهديدات وتحديات أمنية مشتركة ذات صبغة دولية وعالمية.

إن ظاهرة الهجرة غير النظامية أصبحت تطرح العديد من الإشكاليات المتعلقة بالتنمية والأمن والاندماج، حيث حاولت الدول الأوروبية مواجهتها، فلقد خرجت القمة الأوروبية-الإفريقية الأخيرة بفالتيا عاصمة مالطا، المنعقدة بين 12/11 نوفمبر 2015 بخطة عمل تهدف إلى معالجة جذور مشكلة الهجرة غير الشرعية من خلال المساهمة في تحقيق التنمية للدول الافريقية والاعلان عن إنشاء صندوق لتقديم المساعدات لها بمبلغ 1,8 مليار يورو لإقامة مشاريع تساهم في خلق فرص عمل جديدة في محاولة لتوطين السكان وردعهم عن التفكير في الهجرة إلى أوروبا، فضلا عن مساعدة الدول الإفريقية على إدماجهم وإعادة قبول مواطنيها على أراضيها، كما تشمل الخطة تكثيف التعاون الأمني بين دول الاتحاد الأوروبي والدول الإفريقية للمساعدة في ضبط الحدود وتفكيك شبكات الهجرة والاتجار بالبشر، حيث يأمل الاتحاد الأوروبي في تفكيك هذه الظاهرة والحد من تداعياتها عبر الدعم الاقتصادي والتعاون والتنسيق الأمني إضافة لتحقيق التنمية بكل أبعادها في الدول المصدرة لها.

سنحاول من خلال هذا البحث الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية:

ماهي العلاقة بين موجات الهجرة غير النظامية والتنمية بمختلف أبعادها في الدول المصدرة والدول المستقبلية لها؟.

والتي تنفرع عليها التساؤلات التالية:

- ماهية العلاقة بين الهجرة غير النظامية والتنمية في دول المنشأ (دول الساحل الافريقي) والدول المستقبلية (الاتحاد الأوروبي)؟.

- ماهي الآثار الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير النظامية؟.

- ماهي علاقة الهجرة غير النظامية بعملية التنمية في دول الساحل الافريقي؟.

لمعالجة هذه الاشكالية والاجابة على التساؤلات السابقة اعتمدنا في دراستنا المحاور التالية:

-المحور الأول: ضبط مفهوم الهجرة غير النظامية؛

-المحور الثاني: أسباب ظاهرة الهجرة غير النظامية في دول الساحل الافريقي وتداعياتها؛

-المحور الثالث: دور التنمية في مواجهة الهجرة غير النظامية في دول الساحل الافريقي.

2. ماهية الهجرة غير النظامية:

إبتداء وقبل تناول أسباب ظاهرة الهجرة غير النظامية وتداعياتها في دول الساحل الافريقي لابد من الوقوف على تعريفها وتوصيف ماهيتها وما يكتنفها من تحديد لمعناها وأسبابها، كذلك موقع تلك الظاهرة في النظام الدولي وكيف تعرفها المواثيق والأعراف الدولية وتقننها أيضا.

1.1.2 تعريف الهجرة:

تعني الهجرة في أبسط معانيها حركة الانتقال (فرديا، جماعيا) من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا، اقتصاديا، دينيا أو سياسيا (ناحي، 2008، ص119)، وبهذا نجد أن هذا التعريف يؤكد على أهمية العوامل التي تحفز على هذا الانتقال ويضع العامل الاجتماعي والاقتصادي في مقدمتها، ثم عدد عوامل أخرى هي التي تقف وراء هذا الانتقال الفردي أو الجماعي لفئات داخل المجتمع أو الدولة تتعرض لنقص في إشباع تلك الاحتياجات، ومن ثم يدفعها ذلك دفعا إلى التوجه بالهجرة لمجتمعات أخرى حيث مزيد من الفرص وتحقيقا للإشباع.

ظاهرة الهجرة في علم الاجتماع تعرف على أنها "تبدل الحالة الاجتماعية كتغيير الحرفة أو الطبقة الاجتماعية وغيرها." (ساعد، 2012، ص14) ومن ثم أعطى هذا التعريف بعدا اجتماعيا للهجرة؛ إذ ركز على ذلك التغيير الاجتماعي الذي يطال الفرد أو الطبقة، فقد ينتقل الفرد من طبقة فقيرة إلى طبقة أخرى أكثر ثراء، أو في ظروف اجتماعية معينة قد يتقلص الدور الاجتماعي للطبقة المتوسطة مثلا أو يتلاشى دورها، ومن ثم يلاحظ على هذا التعريف أنه جعل من مفهوم الطبقة مفهوما مركزيا، كما أنه جعل الانتقال من طبقة إلى أخرى أو انتقال الفرد من طبقة إلى أخرى داخل المجتمع هي الحالة المعبرة عن الهجرة في علم الاجتماع.

2.1.2 تصنيف الهجرة:

يمكن تصنيف الهجرة إلى عدة أنواع:

حيث يمكن تصنيف الهجرة حسب عامل إرادة الفرد في الهجرة إلى: هجرة اختيارية وهي عادة تتم بمبادرة فردية ورغبة الفرد في الانتقال من وطنه الأم إلى مجتمع جديد بحثا عن فرص أفضل، وهجرة قسرية أو إجبارية أي التهجير، وهو في الغالب يتم بواسطة قوى خارجية هي التي تفرض إرادة الانتقال على الأفراد أو الجماعات وتدفعهم إليها وغالبا ما تستخدم في ذلك وسائل القمع والعنف والترهيب وإرهاب الأفراد كي يفرون من أوطانهم.

كما يمكن تصنيف الهجرة من حيث استمرارها وديمومتها إلى: هجرة دائمة (يهاجر الأفراد أو الجماعات إلى الدولة الجديدة دون عودة)، وهجرة مؤقتة (يهاجر الأفراد أو الجماعات إلى الدولة الجديدة بشكل مؤقت لأغراض التحصيل العلمي أو تحسين الأوضاع المعيشية أو ربما لأسباب سياسية ولكنه يعود إلى الوطن الأصلي في النهاية).

ويمكن تصنيف الهجرة أيضا بحسب مكان الانتقال إلى: هجرة داخلية (هي هجرة سكان من منطقة معينة من مكان إلى آخر في نفس الدولة، مثل الهجرة من الريف إلى الحضر)، وهجرة خارجية (أي الهجرة إلى دولة أخرى).

وتصنف الهجرة بحسب شرعيتها من عدمه إلى: هجرة شرعية أي الهجرة المنظمة التي تتم وفقا للقانون والقواعد القانونية التي تقرها الدولة المهاجر منها أو إليها ووفقا للأعراف والقوانين الدولية، وهجرة غير شرعية وهي الهجرة غير النظامية أو غير القانونية التي تتم سرا ودون علم السلطات المعنية أو الجهات الرسمية وخارجة عن القانون والأعراف الدولية.

1.2.2. التعريف الاصطلاحي للهجرة غير النظامية:

إن دلالات الهجرة تتعدد بين هجرة سرية، هجرة غير شرعية، هجرة غير قانونية، فالهجرة غير الشرعية (غير النظامية) هي إنتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا.

مصطلح الهجرة غير النظامية هو مركب من لفظين: الهجرة وغير النظامية، والذي يدل في معناه مخالفة القوانين والتشريعات المعمول بها في تنظيم دخول الرعايا الأجانب إلى الإقليم السيادي لدول ما، وبذلك فالهجرة غير الشرعية هي كل حركة للفرد أو الجماعة العابرة للحدود خارج ما يسمح به القانون والتي ظهرت مع بداية القرن العشرين وعرفت أوج ازدهارها بعد إقرار سياسات غلق الحدود في أوروبا خلال سبعينات القرن الماضي.

وتعد تلك الهجرة غير النظامية من الظواهر التي باتت منتشرة بكثافة في الآونة الأخيرة وباتت أيضا تفرق المجتمع الدولي إذ أصبحت ظاهرة عالمية تعاني منها الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية، ودول الاتحاد الأوروبي، وحتى في الدول الأقل تقدما كدول آسيا مثل دول الخليج ودول المشرق العربي وكذا دول أمريكا اللاتينية؛ إذ أصبحت بعض الدول كالأرجنتين وفنزويلا والمكسيك تشكل قبلة للمهاجرين القادمين من دول مجاورة لها، وتطال الظاهرة كذلك إفريقيا إذ أن الحدود الموروثة التي أسفر عنها الاستعمار لا تشكل بالنسبة للقبائل المتجاورة حواجز عازلة ولكنهم يخترقون تلك الحدود وخاصة في بعض الدول (كوت ديفوار وجنوب إفريقيا و نيجيريا ... وخصوصا عبر الساحل الافريقي) وتمثل الطريقة التي يهاجر بها المهاجر السري وكذلك وضعه صعوبة في تحديد حجم الهجرة غير المنظمة.

وتتباين صنوف المهاجرين غير الشرعيين على النحو التالي: أشخاص يدخلون دون استقبال بطريقة قانونية ويمكنون في تلك الدول المهاجر إليها بعد انقضاء مدة الإقامة، أشخاص يشتغلون بطريقة غير قانونية خلال الإقامة القانونية المسموح بها، أشخاص يدخلون بطريقة غير قانونية ولا يعملون على تسوية وضعهم القانوني.

كما تشمل الهجرة غير النظامية الأشخاص الذين يدخلون أو يظلون في دولة ليسوا من مواطنيها على خلاف ما تقتضيه القوانين الداخلية لتلك الدولة، وكذا ضحايا التجارة غير المشروعة والاتجار بالبشر،

وطالبي اللجوء المرفوض طلبهم والذين لا يمثلون لأمر الابعاد أو الاشخاص الذين يتحايلون على ضوابط الهجرة بزواج تم الاتفاق عليه.

-المكتب الدولي للعمل يعرف المهاجر غير الشرعي بأنه: "كل شخص يدخل أو يقيم أو يعمل خارج وطنه دون حيازة الترخيصات القانونية اللازمة، لذلك يعتبر مهاجرا غير شرعي أو سري أو بدون وثائق أو في وضعية غير قانونية."

-أما المفوضية الأوروبية تعتبر الهجرة غير النظامية "ظاهرة متنوعة تشتمل من يدخلون إقليم الدولة عضو بطريقة غير قانونية عن طريق البر أو البحر أو الجو بما في ذلك مناطق العبور في المطارات، ويتم ذلك عادةً بوثائق مزورة، أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من مهربيين وتجار، وهناك عدد من الأشخاص الذين يدخلون بصورة قانونية وبتأشيرة صالحة لكنهم يبقون أو يغيرون غرض الزيارة فيبقون بدون الحصول على موافقة السلطات، وأخيراً هناك مجموعة من طالبي اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على موافقة على طلبهم لكنهم يبقون في البلاد."

-تعرف الهجرة غير النظامية في القانون الجزائري حسب الأمر رقم 66-211 المؤرخ في 21 جويلية 1966 بأنها: "دخول شخص أجنبي إلى التراب الوطني بطريقة سرية أو بوثائق مزورة بنية الاستقرار أو العمل."

ومنه يمكن القول أن الهجرة غير النظامية هي الانتقال أو التسرب من البلد الأم إلى بلد آخر بدون ترخيص قانوني (تأشيرة) وفي سرية، أو المرور أو البقاء داخل البلد بدون إذن قانوني؛ إما بهدف الإستقرار (العمل، تحسين الظروف المعيشية...) أو كنقطة عبور نحو بلد ثالث.

2.2.2. أسباب الهجرة غير النظامية:

من الممكن أن نلخص أسباب وعوامل الهجرة بصفة عامة والهجرة غير الشرعية بصفة خاصة في كلمتين هما "الطرد وال جذب"، فالجذب من قبيل حاجة سوق العمل في الدول الصناعية ذات الكثافة السكانية المنخفضة، والطرد مثل البطالة والضغط والمشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الدول النامية والتي تشكل عوامل طرد (ساعد، 2008، ص 25).

ويمكن تلخيص الدوافع والأسباب في التالي:

• عوامل الطرد: وتتمثل عوامل الطرد في الآتي:

-التباين في المستوى الاقتصادي: يتجلى هذا التباين بشكل كبير بين الدول الطاردة والدول المستقبلة وهذا التباين نتاج عن مستوى التطور الاقتصادي في الدول المتقدمة وتذبذب وتيرة التنمية في الدول النامية التي لم يزل اقتصادها يعتمد بشكل كبير على الزراعة والتعدين وهما قطاعان لا يكفلان أية استمرارية في عملية التنمية أو يضمنان تلك التنمية المستدامة التي تتوفر لدى الدول المتقدمة بفعل التطور في التصنيع والوصول إلى مجتمع المعرفة نظرا لارتباط الزراعة بعوامل طبيعية كالأمطار لا دخل للإنسان فيها وارتباط التعدين بأحوال السوق الدولية مما يؤدي إلى انعكاسات سلبية على مستوى سوق العمل.

-البطالة: هي ظاهرة اقتصادية بدأ ظهورها بشكل ملموس مع إزدهار الدول الصناعية، فالبطالة لم يكن لها معنى في المجتمعات الريفية التقليدية. وتعرف منظمة العمل الدولية العاطل بأنه: "هو كل قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى في إيجاد هذا العمل." (تقرير اللجنة العالمية للهجرة الدولية، الهجرة في عالم مترابط، اتجاهات جديدة للعمل، أكتوبر 2005) ومن ثم تصبح البطالة والتشغيل المنقوص والفقر في البلدان المرسله وكذلك نمو السكان وما يرافقه من نمو القوة العاملة هي جميعا عوامل طاردة.

- كذلك الطلب على العمالة في دول الاستقبال من العوامل التي تحفز الانتقال إليها، وخصوصا في بلدان الشمال الغني تشتمل على زيادة الطلب على العمل في بعض القطاعات والمهن، ومن ثم نجد أن أسواق العمل تستورد المهاجرين بسبب عدم قدرة العرض على تلبية الطلب، كما أن في بعض تلك البلدان تتزايد فيها عوامل الهرم والشيخوخة التي باتت تزحف على دول الشمال وخاصة أوروبا الغربية واليابان ونظرا لمعدلات الدخل المرتفعة وسياسات التنمية الصحية نجد ارتفاعا مطردا في معدل الأعمار مما يؤدي إلى إنكماش قوة العمل وزيادة أعداد الخارجين من سوق العمل، ومن تلك العوامل أيضا صغر حجم قوة العمل في بعض بلاد الاستقبال التي تضطر إلى البحث عن عمالة أجنبية لتعويض نقص العرض أيضا كنتيجة لصغر حجم السكان مقارنة بالموارد المتاحة.

• عوامل الجذب:

وتتمثل عوامل الجذب في ما يلي:

- **صورة النجاح الاجتماعي:** تعد الصورة النمطية المركبة على حالة ومظاهر الرفاه والمستوى التعليمي وتحسن المستوى المعيشي للأفراد داخل المجتمعات المتقدمة من العوامل المساهمة في البحث عن الانتقال إلى العيش في هذه الدول لتحقيق المكانة والترقية في الحياة الاجتماعية، وهي مظاهر تغذيها أيضا وسائل الإعلام المرئية؛ إذ أن الإعلام المرئي والثورة الإعلامية المنتشرة بكثافة حاليا جعلت الفقراء يقتنون أجهزة التلفاز وأجهزة الهوائيات التي تلتقط المحطات الفضائية المليئة بمظاهر الغنى والترف مما يغذي ويرسخ الرغبة في الهجرة وحلم امتلاك الثروات.

- **عوامل النداء:** هي عوامل مصدرها دول الاستقبال: القرب الجغرافي بين دول الجنوب الفقيرة وبين أوروبا تجعل من الانتقال لدى البعض أمرا يسيرا عبر البحر الأبيض المتوسط، كما أن الهجرة غير الشرعية هي ردة فعل طبيعية لغلق الأبواب أمام الهجرة الشرعية والسياسية التي تبنتها أوروبا والتي كانت لها آثارها العكسية إذ أجبت من وتيرة الهجرة السرية غير النظامية وجعلت من الهجرة غير الشرعية مشروعا مكلفا واستثمارا يقتضي تعبئة مصادر التمويل كما جعلت من الكثير يستغلون تلك الظاهرة الجديدة حيث يربحون منها ويجنون الثروات مقابل الاتجار وتهريب البشر، كما نجد بعض البلدان عزوف مواطنيها عن الاشتغال بمهن معينة إما لخطورتها أو لقلّة وضعها الاجتماعي ومن ثم يتزايد الطلب على استقبال مهاجرين يقبلون الاشتغال بها. (ساعد، 2012، ص26)

الجدير بالذكر أن ثمة عوامل أخرى غير عوامل الطرد والجذب، وهي العوامل المساندة التي ساهمت وبقوة في اتساع نطاق ظاهرة الهجرة تشمل تطور الاتصالات والمواصلات إذ أصبحت أكثر يسرا عما مضى، والتي أصبحت أرخص وأسهل تساعد الأفراد على الهجرة من بلد إلى بلد، كما تميزت نهاية القرن العشرين بحركات هامة من اللّاجئين بصفة فردية أو جماعية من جراء الحروب والنزاعات التي عرفتها عديد من مناطق العالم حيث أن عدم الاستقرار الناجم عن الحروب الأهلية والنزاعات وانتهاكات حقوق الإنسان بسبب انتماءاتهم العرقية، الدينية أو السياسية يعدّ أحد الأسباب الرئيسية لحركات الهجرة التي تجبر الأفراد على النزوح من المناطق غير الآمنة إلى أخرى أكثر أمنا وهو ما يطلق عليه بالهجرة الاضطرارية أو اللّجوء السياسي.

3. أسباب وتدايعات ظاهرة الهجرة غير النظامية في دول الساحل الإفريقي:

تتكون دول إفريقيا جنوب الصحراء والمسماة بإقليم الساحل الإفريقي من تسع دول: الرأس الأخضر، موريتانيا، غامبيا، السينغال، تشاد، غينيا بيساو، بوركينا فاسو، مالي والنيجر، تمتد من الحدود السودانية شرقاً حتى ضفاف الأطلسي غرباً، ومعظمها دول حبيسة بإستثناء السنغال وموريتانيا المطلتين على المحيط الأطلسي، لقد أصبحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية هاجسا لدى كثير من دول الساحل الإفريقي ويمكن تلخيص أسبابها كما يراها المختصون في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يعيشها الفرد بلدان الجنوب، كما تبرز أسباب أخرى ذات أهمية بالغة في توجيه تيارات الهجرة السرية، ومن ضمنها القرب الجغرافي وكذلك طموح الشباب والبحث عن الحياة الأفضل.

وتعددت دوافع هجرة الأفراد والجماعات في دول الساحل الإفريقي والتي نجملها في ما يلي:

1.3. الأسباب الاقتصادية: فيما يخص دول الساحل الإفريقي كمصدر للهجرة غير الشرعية للأفارقة تجاه الشمال تعود إلى إنهاء اقتصاديات دول الساحل الإفريقي فعلى الرغم من امتلاكها لثروات طبيعية هائلة إلا أن الركود الصناعي لهذه الدول جعل أفرادها يعتمدون على الفلاحة والزراعة كمورد أساسي، بيد أن هذا المورد عجز بدوره على سد حاجات الأفراد والمواطنين نظرا لصعوبة الظروف كالتصحر، والجفاف (شهدت هذه الدولة مجاعات عديدة خاصة في سنة 2005 شملت هذه المجاعة كل من مالي، بوركينا فاسو، موريتانيا، تشاد النيجر، وبلغ عدد المصابين في هذه الدول أكثر من 3 مليون منهم أكثر من 800 ألف طفل، سبب هذه المجاعة هو انتشار الجفاف وزحف الجراد وغلاء أسعار المواد المعيشية) مما تولد عنه انتشارا سريعا للفقر والبطالة، وبالمقابل تسجل هذه الدول ارتفاعا مطردا للنمو الديمغرافي سنة بعد أخرى وقد أدت هذه العوامل مجتمعة انتشار المجاعة التي أصبحت تهدد سكان تلك الدول. كما يتجلى الأمر عند التباين في المستوى الاقتصادي بصورة واضحة بين دول الجنوب ودول الشمال الجاذبة نظرا لتذبذب وتيرة التنمية في دول الجنوب، فشل السياسات الحكومية في توفير فرص عمل جديدة مما يؤدي إلى تفاقم كارثة البطالة التي تزيد من الظاهرة، بالإضافة إلى عدم قدرات الحكومات الإفريقية على طرح حلول حقيقية وجذرية لمشكلة البطالة المتفاقمة في الريف والمدينة، وبالإضافة بهدف البحث عن الاستقرار الدائم و تحقيق حياة أفضل.

2.3. العامل البيئي أو الجغرافي: يضاف إلى العوامل المساهمة في الهجرة من اقتصاد وسياسة، عامل القرب من أوروبا، هذا الموقع الجغرافي ساهم في تسهيل عملية انتقال الأفارقة إلى الضفة الشمالية للمتوسط كما تساهم طول وإمتداد الحدود المغربية في تفاقم الظاهرة، كما يتعلق الأمر بدول الساحل المحاذية للمنطقة المغربية حيث تشهد هذه الدول تقلبات طبيعية قاسية، كالتصحّر وزحف الرمال على الواحات الصالحة للعيش وكذا الجفاف باعتبارها تقع في مناطق ذات مناخ قاري أين تقل نسب المئوية لسقوط الأمطار.

3.3. الأسباب الاجتماعية: إن الهجرة تدور في مجالين مختلفين ديمغرافيا، أحدهما يعرف زيادة سكانية تصل إلى حد العجز عن تلبية الطلب الوطني على الشغل والسكن والخدمات الاجتماعية، ويعرف الآخر انخفاضا في عدد السكان خاصة نسبة الشباب، فبالنسبة لدول شرق وجنوب المتوسط، فإن نموها السكاني حسب تقديرات منظمة الأمم المتحدة مرشح للارتفاع على مدى 20 سنة القادمة، ففي سنة 1997، قدر عدد سكان الدول المطلة على المتوسط أكثر من 300 مليون نسمة وسينتقلون إلى ما يقارب 500 مليون نسمة في 2051، ومن النتائج الأولى للانفجار الديمغرافي نجد مشكلة البطالة، فإذا كان الفرد العامل يرى أن انخفاض الدخل مبرر كاف للهجرة بغرض رفع مداخيله فإن العاطل عن العمل يرى أن مبرره أكثر من كافي لذا تعتبر البطالة أحد الأسباب الرئيسية للهجرة إلى الخارج طلبا للعمل وتزداد حدة البطالة في دول العالم الثالث ومنها دول جنوب المتوسط، ففي افريقيا البطالة هي من أعلى معدلات البطالة في العالم مع أنها غير موزعة بالتساوي بين البلدان بحسب نوع الجنس والفئات العمرية، حيث سجل معدل البطالة في إفريقيا جنوب الصحراء زيادة طفيفة في الفترة بين عامي 1996 و 2006 ليرتفع من 9.2% إلى 9.8%، وذلك رغم تحقيق الناتج المحلي الإجمالي نمو سنويا قدره 3.9% وقد تراجع معدل البطالة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من 13% إلى 12.2% من جهة أخرى إنخفض معدل البطالة في الاقتصادات المتقدمة ومنها دول شمال المتوسط من 7.8% في عام 1996 إلى 6.2% عام 2006 ويعزى ذلك إلى شدة النمو الاقتصادي وتباطؤ النمو في قوة العمل وزيادة إنتاجية العمل. (الخشاني، 2005، ص9)

والملاحظ أن البطالة تمس الأفراد من جميع المستويات العلمية والمهنية وحتى الحاصلين على شهادات عليا، وإن عدم قدرة سوق العمل الوطنية على تأمين هذه الطلبات على العمل يجعل أن الأفراد يتجهون إلى طلبها في الخارج ولو في ظروف عمل صعبة، بالإضافة إلى فشل في حل المشاكل الاجتماعية المتمثلة في الفقر والمجاعة والبطالة....

4.3. الأسباب السياسية: تعد أهم العوامل المساهمة في تزايد حدة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، حيث تعتبر منطقة الساحل الافريقي خاصة، وإفريقيا بصفة عامة من أهم المناطق المصدرة والمستقبلة للأجانب بسبب الحروب وعدم الاستقرار الداخلي الذي تعرفه دول المنطقة، وفي هذا الإطار يمكن القول بأن منطقة الساحل تعتبر منطقة منشأ وعبور رئيسية للاجئين والمهاجرين القادمين من إفريقيا خاصة من منطقة البحيرات الكبرى، فالمملكة المغربية تعدّ نقطة عبور رئيسية إلى أوروبا عبر اسبانيا، والجزائر

وتونس وليبيا تعد هي الأخرى مناطق عبور للمهاجرين القادمين من إفريقيا السوداء حيث بدأت هذه الدول تعرف انتشارا ملفتا للمهاجرين الأفارقة. (قوي، 2012، ص9)

5.3. الصراعات المسلحة داخل دول الإقليم: إفريقيا قارة واسعة و متحركة- متنوعة ومعقدة، تتكون من دول لها تاريخ خاص وجغرافيا خاصة ومستويات تطور اقتصادي متدهورة ومن ثم ففهم النزاعات في إفريقيا يعني ضرورة تطوير لفهم كيف تتداخل مختلف أسباب النزاع وتتفاعل، حيث تنوعت وتعددت العوامل والأسباب المساهمة في نشوب النزاعات والصراعات داخل القارة :

- أسباب جذرية: (الشيخ العلوي، 2005، ص4)

- غياب المساواة بين المجموعات على ثلاث مستويات: الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي، مثل ما يحدث في ليبيريا وسيراليون ورواندا ما يؤدي بمجموعة واحدة إلى احتكار السلطة وما ينتج عن ذلك من ميزات مؤدية بذلك إلى خلق كل الظروف المساعدة على اندلاع النزاع.

-إنهيار الدولة: حكومة متسلطة تقوم بالحكم عن طريق الإكراه، الفساد، شخصنة الحكم، السيطرة على الموارد مما يؤدي الى عدم القدرة على توفير الخدمات الأساسية للمواطنين، عدم القدرة على توفير الأمن ومنه حدوث انهيار في مؤسسات الدولة ما يعني حدوث نزاع، مثل ما حدث في ليبيريا وسيراليون.

-التدهور الاقتصادي والصدمات الاقتصادية قد تأخذ الصدمة الاقتصادية أشكالاً متعددة ابتداء من حدوث كارثة طبيعية وصولاً إلى تحولات كبيرة في معدلات التبادل التجاري، ومن أمثلة ذلك: المجاعة في إثيوبيا سنة 1974 كانت السبب الأساسي في الإطاحة بالحكومة وما تبع ذلك من أحداث دموية فضلاً عن النزوح الجماعي الذي من شأنه زيادة الضغط على الموارد الشحيحة، التحول المفاجئ في معدلات التجارة في نيجيريا سنوات 1992-1993 كان السبب الرئيس في إرتفاع التضخم الذي كان سبباً لقيام العنف ومن ثم الإطاحة بالحكومة.

-الثروات والموارد الطبيعية تؤدي إلى نشوب نزاعات بسبب ندرة الموارد خاصة مناطق الرعي ونقاط المياه، ونزاعات بسبب عدم وفرة الموارد: تنافس المجموعات من أجل مراقبة هذه الموارد ما يؤدي إلى حدوث العديد من الانقلابات (مثل ما حدث في سيراليون والجمهورية الديمقراطية للكونغو) وعلى العموم فالنزاعات حول الثروات والموارد الطبيعية تكون للأسباب التالية: عدم المساواة في إستغلال الموارد، التدخل الأجنبي للسيطرة على الموارد الطبيعية، إستغلال القطاع الخاص للثروات وتسويقها لصالحه، إستغلال الجيش للثروات في تطوير شركاته التسويقية.

- أسباب ثانوية: ويمكن تحديدها فيما يلي:

- البطالة، نقص التعليم والضغط السكاني: الدول التي تعاني من مستويات مرتفعة من البطالة في صفوف الشباب ذوي مستوى تعليم متدني تكون أكبر عرضة للنزاع، وبالعودة إلى إفريقيا، فإن الدول التي عانت من النزاعات كان ذلك بسبب تهميش الفصائل والاستبعاد الاجتماعي للشباب مع ارتفاع مستويات البطالة مثل ما حدث في رواندا وليبيريا.

- سوء استخدام الإثنية (العرق): العديد من الحكام في الدول الإفريقية يلجئون لاستخدام الإثنية كأداة للإكراه ما يؤدي إلى إطالة النزاعات من جهة وخلق انقسامات طويلة المدى، مثال: في حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية إثارة الحساسيات الإثنية من قبل الحكومة وبتعذية من دولة رواندا بنية خلق عدم الاستقرار، نفس الشيء حدث في أوغندا باستخدام أحد عناصر القوات المسلحة المتنوع الإثني من أجل الحصول على مزايا تجارية وتسويقية من النزاع.

- وفرة الأسلحة السبب الرئيس في إطالة النزاعات هو توفر في إفريقيا أسلحة صغيرة جاهزة وغير مكلفة، من أمثلة: في الحرب الإثيوبية - الصومالية مابين 1972 و1990 استورد البلدان ما قيمته 8 بليون دينار من الأسلحة الصغيرة والخفيفة؛ سنة 1992 وزعت حكومة أنغولا ما يقارب 700,000 بندقية على الشعب من أجل الدفاع ضد UNITA.

• الأسباب المعيقة للتسوية:

- النزاعات الإقليمية المتشابكة نجد هناك رابط قوي، واسع ومتشعب في النزاعات في إفريقيا من السودان إلى أنغولا مروراً بالبحيرات الكبرى وجمهورية الكونغو الديمقراطية فكل هذه المنطقة محصورة بمجموعة من النزاعات الإقليمية المتشابكة والمتشعبة أين تزداد مدة النزاع بدرجة تعقد التدخل الإقليمي والعلاقة بين النزاع والآخر.

- نقص الضمانات فعندما تصل النزاعات إلى مرحلة مسدودة أين تكون جميع الأطراف متوازنة سياسياً وعسكرياً تكون فرص تسوية النزاع متاحة، غير أن ضعف مصداقية الوكلاء الأجانب بالأساس وجعل الربح لطرف على حساب الغير يؤدي إلى تأجيج النزاع مرة أخرى وبكثافة أحد.

- وساطة غير كافية وغير ملائمة في أوقات النزاعات عادة ما تعرض الوساطة لكن الملاحظ بالنسبة لإفريقيا: الوساطة الضعيفة أدت إلى وضع أسوأ وزيادة مدة النزاع وذلك بمنح المقاتلين الوقت الكافي لإعادة التسلح وإعادة تنظيم صفوفهم كما حدث في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا.

- مساعدات إنسانية في غير محلها تعترف الوكالات الإنسانية بأنها تواجه معضلة كبيرة تتمثل في توفير المساعدات الإنسانية بدون توفير بيئة لاستئناف الاقتتال، فكما حدث في جنوب السودان أو في الصومال سنة 1995 أو الزائير سنة 1996 كانت المساعدات الإنسانية المفتاح الرئيسي لإعاققة السلام بل وتأجيج النزاعات وإعادة ظهورها مرة أخرى بسبب سوء تسيير هذه المساعدات وتوزيعها بكل عادل على كامل المجتمع.

- عرفت معظم دول الإقليم صراعات مسلحة، أفضت في الغالب إلى حروب أهلية ذات طابع عرقي، أطولها أمداً حرب الشمال والجنوب في تشاد؛ التي زادت على ربع قرن؛ وما زالت تداعياتها قائمة تنذر بانفجار قنابل موقوتة عند تضافر عوامل الاحتقان والانفلات الأمني التي تكثر في دول الإقليم، أما أشرس تلك الحروب فهي الحرب في شمال مالي؛ حيث إستغلت في أواسط عام 2012 تنظيمات متطرفة (جماعة أنصار الدين الإسلامية، وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، والقاعدة ببلاد المغرب الإسلامي) الصراع المسلح الدائر منذ عقود بين الحكومة المركزية بباماكو وبين قبائل الطوارق والقبائل

العربية الأروادية (الحركة الوطنية لتحرير أزواد، والمجلس الأعلى لوحدة أزواد) في شمال مالي؛ الذي يعاني من التهميش، ويفتقر إلى أي شكل من أشكال التنمية الحقيقية، لتبسط هذه التنظيمات سيطرتها في مدة وجيزة على شمال مالي -ثلاثي مساحة الدولة- والوسط، وتتجه جنوباً؛ مما جعل الحكومة المالية تستغيث بالمجتمع الدولي، ولاسيما فرنسا؛ التي قادت الحرب في شمال مالي؛ فيما بات يعرف بعملية سرفال.

إضافة إلى الصراع الدائر في مالي، شهدت جمهورية إفريقيا الوسطى منذ سنوات قليلة حرباً أهلية بدأت عرقية لتتحول لاحقاً إلى حرب دينية بين المسلمين والمسيحيين، النيجر -البلد الأفقر في العالم- شهد تركيزاً في هجمات "بوكو حرام" التي تعتبره الحلقة الأضعف لترهب دول الجوار، الكاميرون هي الأخرى تشهد قلاقل من نوع مغاير لكنها لا تقل خطورة عن دول الجوار.

أيضا نجد بوركينافاسو ما زالت تعاني من عدم إستقرار جزاء الصراع على السلطة والنفوذ بين المؤسسة العسكرية وجنرالاتها وأباطرة المال وبين النخبة الوطنية المدنية التي لا ترى للعسكر دوراً في العملية السياسية، أما نيجيريا التي تعرف أعلى معدلات فساد في العالم فهي تحاول بعد إنتخاب المعارض محمد بخاري رئيساً للدولة مطلع أبريل 2015، الذي وعد بإصلاحات جذرية تقطع الفساد وتؤسس للدولة المدنية دولة المساواة والرفاه، إلا أن حجم الفساد، تجعل من مهمته صعبة، إضافة لضربات بوكوحرام الإرهابية، موريتانيا الدولة الفقيرة ما زالت تعاني من مشاكلها الداخلية، أما السنغال صاحب التجربة الديمقراطية العريقة إفريقياً الذي يعتبر الأقل عرضة للإرهاب العابر للقارات بسبب وعي الناس من جهة والمعالجات غير الأمنية من قبل السلطات هو الآخر لها مشاكله العويصة والمزمنة حيث كادت قضية توريث واد الابن للسلطة أن تقود البلاد الى حرب أهلية.

4. دور التنمية في مواجهة الهجرة غير النظامية في دول الساحل الافريقي:

تعتمد كل الدول إلى تلبية الحاجات الانسانية الاقتصادية لمواطنيها من خلال إحلال نموذج اقتصادي داخلها باستغلال مواردها الطبيعية وإمكانياتها البشرية والمالية والسعي لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، حيث أن التنمية عملية شاملة متكاملة يتوقف نجاحها على ما يقوم به البشر من جهد متعدد الجوانب والأشكال.

1.4 مفهوم التنمية:

التنمية، كمفهوم، شاع الحديث عنها عقب الحرب العالمية الثانية بخاصة، لما نجم عنها من مشكلات اجتماعية بارزة دفعت بدول العالم إلى بذل جهود مضاعفة لتغيير أوضاعها وتحسين أحوالها المادية، لذا فقد ارتبط مفهوم التنمية بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي وما يعنيه ذلك من تغيير في بنية الاقتصاد بتعدد قطاعات الإنتاج وتطور خدمات الصحة والتعليم وما شابه ذلك. (السنبل، 2011، ص5)

لقد شهد العلم إدراكاً متزايداً بأن نموذج التنمية الاقتصادية المبني على استنزاف الموارد الطبيعية لم يعد مستداماً، بعد أن ارتبط نمط الحياة الاستهلاكي المنبثق عنه بأزمات بيئية خطيرة مثل فقدان التنوع البيئي، وتقلص الغطاء النباتي، وتلوث الماء والهواء، وارتفاع درجة حرارة الأرض، وإستنفاد الموارد غير

المتجددة، مما دفع بعدد من منتقدي ذلك النموذج التنموي للدعوة إلى نموذج تنموي بديل مستدام يعمل على تحقيق الإنسجام بين تحقيق الأهداف التنموية من جهة وحماية البيئة وإستدامتها من جهة أخرى، والحفاظ على حق الأجيال اللاحقة في التنمية والموارد، ذلك في مواجهة مشكلتين حادتين، تتمثل الأولى في أن كثيرا من الموارد الطبيعية معرضة للنذرة في المستقبل القريب، أما الثانية فتتعلق بالتلوث المتزايد الذي تعاني منه بيئتنا في الوقت الحاضر والناجم عن الكم الكبير من الفضلات الضارة التي ننتجها. فيعتبر مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، حيث أُطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما يُسمى بـ (عملية التنمية).

وقد برز مفهوم التنمية (**Développement**) بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يُستعمل هذا المفهوم - منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني "آدم سميث" في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء. فالمصطلحان اللذان استُخدما للدلالة على حدوث التطور في المجتمع كانا هما التقدم المادي، أو التقدم الاقتصادي، وعندما ظهرت إلي الوجود مسألة تطوير بعض اقتصاديات مناطق أوروبا الشرقية أثناء القرن التاسع عشر كانت المصطلحات المتداولة علي الألسن هي مصطلح التحديث، والتصنيع، ثم بعد ذلك سيطرت علي أدبيات التنمية بعض الأفكار التي خلطت بين مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وبين الرفاهية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية وإستغلت هذه المفاهيم علي أساس أنها مترادفات، مما يعني أن تحقيق النمو الاقتصادي من طبيعته يؤدي بالضرورة إلي تحقيق الباقي، حيث أن النمو الاقتصادي بأنه هو الزيادة الحقيقية في الناتج الوطني، وفي حصة الفرد منه خلال فترة زمنية معينة، أما التنمية الاقتصادية فهي العملية التي يتم من خلالها تحويل بلد متخلف من الناحية الاقتصادية إلي بلد متقدم اقتصاديا.

لقد مر مفهوم التنمية بأربع مراحل: في أولها، جرى التركيز على النمو الاقتصادي، وفي ثانيها، على التنمية البشرية، وفي ثالثها، على التنمية البشرية المستدامة، وفي رابعها، على التنمية الإنسانية بمعناها الشامل. (التركماني، 2009)

عرّف إعلان "الحق في التنمية" الذي أقرته الأمم المتحدة في العام 1986 عملية التنمية بأنها "عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل السكان وكل الأفراد، والتي يمكن عن طريقها إعمال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية." (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: 128/41 المؤرخ في 4 ديسمبر 1986)، وحتى لا تظلم الأجيال القادمة، بسبب إستنزاف الأجيال الحاضرة لجميع الموارد، ظهر ما يعرف بـ "التنمية المستدامة" والتي جاء تعريفها في مؤتمر الأمم المتحدة عام 1987 بأنها "التنمية التي تلبي إحتياجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية إحتياجاتها الخاصة."

2.4. واقع التنمية في دول الساحل الافريقي:

رغم قيام دول الساحل بمجهودات كبيرة من أجل تحقيق التنمية إلا أن حصيلتها كانت متواضعة جدا، من أبرز مظاهر تواضع حصيلة التنمية: هذه البلدان من أفقر بلدان العالم تتميز بضعف الناتج الداخلي

الخام التي تقدر بحوالي 28.6 مليار دولار، ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الذي لا يتجاوز 750 دولار إلا في دولة واحدة هي الرأس الأخضر أما البقية فينخفض الدخل الفردي إلى مستويات ضعيفة جدا 156 دولار في غينيا، تزايدت نسبة الفقر في هذه الدول من 42 إلى 47 عكس بقية الدول النامية الأخرى. (الشيخ العلوي، 2012، ص3)

تقارب مساحة الإقليم العشرة ملايين كيلومتر مربع، 64% منها صحراء جرداء، و30% منها أراضي صالحة للزراعة، ويزيد عدد السكان عن المائة مليون نسمة بقليل، كما تعد دول الإقليم الأفقر عالمياً نظراً إلى تدني أداء اقتصاديات دول الإقليم، وإرتفاع معدل الخصوبة حيث تمتاز دول الإقليم بنسب ولادات عالية تتراوح بين 30-48 بالآلف، مع انخفاض معدل الوفيات إلى حدود 13-22 بالآلف، ومعدل النمو الطبيعي في حدود 2%، ويعزى ذلك إلى انتشار الأمية والجهل، وإرتفاع نسبة الخصوبة التي تقدر بـ 7 أطفال للمرأة في سن الإنجاب، وضعف المؤشرات الاقتصادية بدول المنطقة. (الشيخ العلوي، 2014، ص2)

وتتقاطع دول الإقليم في جملة حيثيات أبرزها:

- تتراوح نسبة الأمية في دول الإقليم من 42% من مجموع السكان في موريتانيا إلى 83% في النيجر، نسب الأمية في دول تجمع الساحل الخماسي من أعلى المعدلات عالمياً، كما تقع أربع دول (النيجر، تشاد، مالي، وموريتانيا) في قائمة أفقر 15 دولة في العالم بل إن النيجر تعتبر أفقر دولة في العالم؛ حيث يقع ثلاثة أرباع سكان دول المجموعة في خانة الفقراء، وتتراوح نسبة السكان التي تعيش تحت خط الفقر بين 43 إلى 54%. (الشيخ العلوي، 2015، ص2-3)

- عرفت معظم دول الإقليم حروباً أهلية ذات طابع عرقي وديني ما زالت تداعياتها مستمرة في الإقليم، كما شهدت معظم دول الإقليم انقلابات عسكرية على حكومات مدنية منتخبة أكثر من مرة وفي العقد الأخير إستوطنت تنظيمات مسلحة متطرفة في العديد من دول الإقليم، وتعدُّ دول المجموعة محطة عبور دولية لتجارة المخدرات والهجرة غير الشرعية المتجهة إلى الدول الأوروبية.

- الانفجار السكاني بدول الإقليم جعل التركيبة العمرية لبلدان الإقليم تتميز بفتوة المجتمع؛ إذ 50% من المجتمع تقل أعمارهم عن 20 سنة مما يترتب عليه مضاعفة النفقات الاجتماعية (صحة، غذاء، تعليم، وسكن) وهو ما يمثل عبئاً اقتصادياً على النفقات العامة والتي تعاني عجزاً مزمناً، وإعتماد الكثير من دول الإقليم على تحويلات المهاجرين المغتربين من أبنائها حيث في دولة مالي 52% من الناتج الخام تأتي من تحويلات اليد العاملة المهاجرة.

- الجفاف الذي يضرب من حين إلى آخر دول الإقليم مفضياً إلى نفوق ملايين الماشية، إنجراف التربة، وتدني الإنتاج الزراعي مما يفاقم معاناة سكان دول الإقليم ويفضي إلى انتشار المجاعات والأوبئة والأمراض (أبرزها: الملاريا، والسل الرئوي).

- نسبة البطالة مرتفعة، كما يتزايد النزوح من الريف إلى المدن والهجرة إلى الخارج بحثاً عن ظروف عيش أفضل، كما أن النسبة العالية من النازحين لها تأثير سلبي على المدن التي تظهر فيها مظاهر

الاكتظاظ خاصة في الأحياء الفقيرة التي تضاعف عددها حول المدن الكبرى والعواصم (مدن الصفيح - أحزمة البؤس) هذا الأمر جعل دول الإقليم مصدرًا رئيسًا للهجرة غير الشرعية صوب القارة الأوروبية، إضافة لضعف الموارد المالية لمعظم دول الإقليم جعلها عاجزة عن تمويل معظم المشاريع التنموية بدول الإقليم.

- هشاشة البنية التحتية، تدني الخدمات، وانتشار الفساد على كافة المستويات، القلاقل السياسية، وغياب الأمن جراء الحروب الأهلية المتعاقبة في بعض دول الإقليم، إضافة توطن الإرهاب العابر للقارات جعل معظم دول الإقليم طاردة للاستثمارات الأجنبية.

5. الخاتمة:

يمكن القول أن ظاهرة الهجرة غير النظامية ليست مسألة ظرفية تعاني منه دول الساحل الافريقي بل باتت مكونا هيكليا مازالت الآليات المستخدمة لحد الساعة غير قادرة على تديبره بشكل يحد من آثاره وانعكاساته سواء على كيانات الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين أو الدول المستقبلية لهم وحتى ما تعانيه دول العبور لهذا يجب:

أولاً: إعادة النظر في الهجرة ككل، ويتطلب الأمر تفعيل الاتفاقيات المبرمة بين الدول المعنية بالظاهرة فيما يخص الهجرة والتي تنص على تخصيص حصة من المهاجرين بصورة قانونية، ورغم محدودية الحصة، فإنها قد تشكل صمام أمان بالنسبة لتنظيم الهجرة والحيلولة دون تنامي وكثافة الهجرة غير الشرعية أو السرية و ايجاد حل للأسباب العميقة للهجرة، والتأمين الدائم لممرات نزوح المهاجرين نحو أوروبا، والسهر على التطبيق الحقيقي للقوانين والتشريعات الخاصة بمكافحة الاتجار بالبشر، وحماية حقوق الانسان.

ثانياً: محاربة الهجرة غير النظامية تتطلب على المدى الطويل مواجهة أسبابها والتي تغلب عليها شروط الفقر وإزدياد الفوارق وإنسداد الأفق بسبب تنامي البطالة ومن ثم لا مفر من سياسة إنمائية أو إستراتيجية اقتصادية اجتماعية تؤدي إلى خلق فرص العمل وإحترام الكرامة الإنسانية تحقيق هذا الهدف يتطلب تنمية مستدامة قائمة على مشروعات اقتصادية واجتماعية وإنجازات ملموسة تسمح بإستقرار المواطنين في أماكن إقامتهم الأصلية، ومساعدة الدول الافريقية في بلورة سياسات لمعالجة قضايا الهجرة واللجوء .

ثالثاً: تطوير رؤية اقتصادية واجتماعية شاملة تنظر إلى التنمية كاستراتيجية للأمن والسلام والاستقرار في كل الإقليم الأفريقي والمتوسطي وخاصة في دول الساحل الافريقي.

رابعاً: العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة ممارسات الفساد والظلم لتحقيق نوع من الاستقرار في الدول الافريقية.

خامساً: تحسين الحكامة على المستوى الوطني والاقليمي وتثمين ودعم مساهمات المهاجرين في مجال التنمية المستدامة الوطنية.

سبل المعالجة:

• تعزيز جهود دول الإقليم مجتمعة والتنسيق فيما بينها مع ضرورة القيام بإصلاحات هيكلية عميقة لاقتصاديات دول المنطقة بالتوازي مع الإصلاح السياسي- الذي بات ضرورة- هي الخطوات الأولى للقضاء على الثالث المرعب، وضمان الاستقرار بالإقليم، حيث إن دول الإقليم تمثل سوقاً ضخمة والتجارة البينية بين دول الإقليم دون عوائق جمركية ستعمل على تكامل اقتصاديات المنطقة مع دول الجوار الغنية، فدول كموريتانيا، السنغال، مالي، بوركينا فاسو، النيجر، الكاميرون، وسط إفريقيا، وتشاد، تعتبر دولاً شابة، مصدرة لليد العاملة.

• العمل على توفير فرص عمل في دول الإقليم لملايين الشباب الإفريقي الذي تطحنه الفاقة والعوز هو الضمانة الأهم للحد من الهجرة غير الشرعية، وتحسين وتنمية المناطق المهمشة والنائية لا شك سيحد من تنامي الهجرة غير النظامية وهذا الأمر يتطلب سياسات وإصلاحات جادة من قبل دول الإقليم، مع ضرورة وقوف المجتمع الدولي في خطة عاجلة لمساعدة دول الإقليم على القيام بتلك الإجراءات، التي باتت ضرورة يملئها تقادم وتردي الوضع في إقليم الساحل الإفريقي.

6. قائمة المراجع:

- الحسين الشيخ العلوي، منطقة الساحل الإفريقي ومعبر الموت الدولي، مركز الجزيرة للدراسات، أوت 2015.
- الحسين الشيخ العلوي، تجمع الساحل الخماسي... تنسيق في ظل التعقيدات، مركز الجزيرة للدراسات، 22 سبتمبر 2014.
- الحسين الشيخ العلوي، منطقة الساحل الإفريقي ومعبر الموت الدولي، مركز الجزيرة للدراسات، 31 أغسطس 2015.
- بوحنية قوي، الاستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الامنية في منطقة الساحل الإفريقي، مركز الجزيرة للدراسات، جوان 2012.
- تقرير اللجنة العالمية للهجرة الدولية، الهجرة في عالم مترابط: اتجاهات جديدة للعمل، أكتوبر 2005.
- سني محمد أمين، دراسة حول الهجرة غير الشرعية وأسبابها في منطقة المغرب العربي، مؤسسة الدراسات والبحوث، افران.
- عبد العزيز بن عبدالله السنبل، دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 26/09/2011.
- عبد الله التركماني، التنمية المستدامة وأمن الانسان في البلدان العربية، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، 16/12/2009. نقلا عن: <http://www.m.ahewar.org>
- غربي محمد، التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر المتوسط: الجزائر أنموذجاً، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 8-2012.
- محمد الخشاني، أسباب الهجرة غير الشرعية نحو اوربا، مركز الجزيرة للدراسات، 11 مارس 2005.
- محمد بوخريص، ظروف التنمية في البلدان الأقل تقدماً بالساحل الإفريقي، الشعب، 05 جوان 2010.

- يحي زبير، الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب ومكافحة الإرهاب، مركز الجزيرة للدراسات، نوفمبر 2012.
- ختو فايزة، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في العلاقات الاورو مغربية 1995-2010، رسالة ماجستير، تخصص الدراسات الأمنية والاستراتيجية، جامعة الجزائر، 2011/2010.
- ساعد رشيد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الانساني، رسالة ماجستير، تخصص دراسات مغربية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011/2012.
- محمد الهزاط، الادارة الاورومتوسطية لقضية الهجرة غير النظامية: قراءة تقييمية للمقاربات والحصيلة، المغرب، جامعة مكناس، نوفمبر 2015.

7.الهوامش:

- 1- ناجي عبد النور، الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط: ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي، ملتقى قسنطينة 2008، ص119.
- 2- ساعد رشيد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الانساني، رسالة ماجستير، تخصص دراسات مغربية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011/2012.ص14.
- 3- ساعد رشيد، مرجع سابق، ص25.
- 4- تقرير اللجنة العالمية للهجرة الدولية، الهجرة في عالم مترابط، اتجاهات جديدة للعمل، أكتوبر 2005.
- 5- ساعد رشيد، مرجع سابق، ص26.
- 6- سني محمد أمين، دراسة حول الهجرة غير الشرعية وأسبابها في منطقة المغرب العربي، مؤسسة الدراسات والبحوث، أفران.
- 7- محمد الخشاني، أسباب الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا، مركز الجزيرة للدراسات، 11 مارس 2005.
- 8- بوحنية قوي، الاستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي، مركز الجزيرة للدراسات، جوان 2012.
- 9- الحسين الشيخ العلوي: منطقة الساحل الإفريقي ومعبر الموت الدولي، مرجع سابق. ص4.
- 10- عبد العزيز بن عبد الله السنبل، دور المنظمات العربية في التنمية المستدامة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2011/09/26، ص 5.
- 11- عبد الله التركماني، التنمية المستدامة وأمن الانسان في البلدان العربية، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، 2009/12/16. نقلا عن: <http://www.m.ahewar.org>
- 12- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: 128/41 المؤرخ في 4 ديسمبر 1986.
- 13- الحسين الشيخ العلوي: منطقة الساحل الإفريقي ومعبر الموت الدولي، مرجع سابق، ص 3.
- 14- الحسين الشيخ العلوي، تجمع الساحل الخماسي... تنسيق في ظل التعقيدات، مركز الجزيرة للدراسات، 22 سبتمبر 2014، ص2.
- 15- محمد بوخريص، ظروف التنمية في البلدان الأقل تقدماً بالساحل الإفريقي، الشعب، 2010/06/05.
- 16- الحسين الشيخ العلوي: منطقة الساحل الإفريقي ومعبر الموت الدولي، مركز الجزيرة للدراسات، 31 أوت 2015، ص 2-3.